التجربة الحزبية في مصر بعد الثورة بين التعثر والانطلاق

أحمد طه*

ملخص

يعرض المقال باختصار للتجربة الحزبية المصرية قبل ثورة 23 يوليو1952، التي عطلت الحياة الحزبية حتى منتصف السبعينات لدى عودتها في عصر السادات كأحد تجليات أو تمثلات علاقته الجديدة بالولايات المتحدة وإسرائيل والغرب عموما. كانت التجربة الثانية مريضة ومختلة بكل المعايير، وجاءت ثورة 25 يناير في أحد وجوهها تعبيرا عن إفلاس الحياة الحزبية والأحزاب وتجفيف السياسة. يقدم المقال وصفا لتجربة الانفجار الحزبي بعد ثورة 25 يناير، بمفارقاتها كما عكستها نتائج الانتخابات البرلمانية الأولى بعد الثورة. ويختتم برؤية لآفاق التجربة الحزبية وعلاقتها ببنية الدولة والأوضاع الاجتماعية الاقتصادية القادمة.

أخرجت ثورة 25 يناير2011 الحياة السياسية في مصر من حالة الانسداد والجفاف، التي ألّمت بها طيلة العقود الماضية، وفتحت أبواب المشاركة السياسية أمام ملايين المصريين، لتدخل مصر مرحلة التحول الديمقراطي، التي تنتقل بموجبها من النظام السلطوي اللاديمقراطي، إلى النظام التعددي الديمقراطي، القائم على المشاركة، والمنافسة الديمقراطية، والتداول السلمي للسلطة، عبر الانتخابات الحرة النزيهة.

تُعد عملية تأسيس الأحزاب السياسية، التي تعبر عن المرحلة الجديدة من أهم سمات هذه المرحلة، فما هي أهم ملامح التجربة الحزبية الجديدة؟ وما هو مستقبلها؟

يعود ميلاد التجربة الحزبية بمصر إلى مطلع القرن العشرين، عندما تمخّضت الحركة الوطنية المصرية، في مواجهة الاحتلال البريطاني عن مولد الحزب الوطني بزعامة مصطفى كامل. إلا أن الميلاد الحقيقي للأحزاب، جاء بعد

* باحث

ahtaha81@yahoo.com

قيام ثورة 1919 والتي أفرزت قيادة ثورية، تبلورت تنظيميًا فيما بعد، عبر ظهور حزب الوفد بزعامة سعد زغلول، المُعبر عن القوى الثورية، التي حملت لواء تحقيق مطالب الثورة، وإلى جواره جاءت أحزاب أخرى وصفت بأنها أحزاب «الأقلية».

عرفت الحياة السياسية المصرية ثقافة الانتخابات، وتداول السلطة، بالرغم من تدخلات القصر والاحتلال التي أفسدت التجربة. وتسبّب فشل التجربة الحزبية في تقديم حل للقضية الوطنية، وإهمالها للقضية الاجتماعية، في قيام ثورة يوليو 1952.

عرفت الحياة السياسية المصرية ثقافة الانتخابات، وتداول السلطة، بالرغم من تدخلات القصر والاحتلال التي أفسدت التجربة. وتسبّب فشل التجربة الحزبية في تقديم حل للقضية الوطنية، وإهمالها للقضية الاجتماعية، في قيام ثورة يوليو 1952، والتي بدأت بانقلاب عسكري قاده تنظيم «الضباط الأحرار».

وتعامل نظام يوليو 1952 مع من كان قبله، عبر سياسة الهدم الشامل، فأجهز على التجربة الحزبية عبر قرار إلغاء الأحزاب السياسية، في يناير 1953، بعد سلسلة من الإجراءات استهدفت إذلال النخبة السياسية الحزبية.

بعدها «أمّمت» الدولة السياسة، عبر إنشاء التنظيم السياسي الشمولي الأوحد، والذي تغير اسمه من «هيئة التحرير»، إلى «الاتحاد القومي»، إلى «الاتحاد الاشتراكي العربي»، إلى «حزب مصر العربي الاشتراكي»، إلى «الحزب الوطني الديمقراطي» المنحل، الذي احتكرت «إصداراته» المختلفة السلطة لقرابة 60 عاماً، فكلها مسميات متعددة لكيان واحد.

في عام 1976، جاءت التجربة الحزبية الثانية بقرار سلطوي فوقي، عبر إنشاء المنابر السياسية، التي تحولت لاحقًا إلى أحزاب سياسية. جاءت التجربة الثانية ليس بهدف ترسيخ مبدأ التعددية، أو التعبير عن توازنات سياسية، فضلًا عن تداول السلطة الذي لم يحدث على الإطلاق، بقدر ما جاءت بهدف «الديكور الديمقراطي»، والتعددية الشكلية، خاصة مع توقيع اتفاقية «كامب ديفيد» و«معاهدة السلام الإسرائيلية المصرية» وقدوم «المعونة الأمريكية»، التي كانت لها شروطها المحددة، فكان الهدف هو خلق كيانات هامشية تحيط بالحزب الواحد الحاكم.

بعدها جاءت تلك اللجنة العجيبة المسماة بـ«لجنة الأحزاب السياسية»، التي ترأّسها رئيس مجلس الشورى، الذي يحمل صفة قيادية في الحزب الحاكم، وتمتعت تلك اللجنة بسلطات واسعة في منح أو حجب الشرعية عن أي مشروع لحزب سياسي.

إفلاس التجربة الحزبية

باختصار، كانت التجربة الحزبية بعد عودتها الثانية (قبل ثورة 25 يناير) تجربة مريضة تعاني من خلل بنيوي أساسي، وعيوب هيكلية

فادحة، فكانت أحزاب المعارضة المعروفة- وهي تعد على أصابع اليد الواحدة- ممنوعة من ممارسة العمل السياسي خارج مقارها الحزبية، فضلًا عن كونها تعاني من تكلُّس في قيادتها، وغياب الديمقراطية الداخلية. فاقتصر نشاطها على إصدار صحف تعبر عنها، فكان الأمر أشبه بصحف لها أحزاب، وليس أحزابًا لها صحف.

أما بقية أحزاب المعارضة، فقد خرجت بالأساس برغبة أمنية، والطريف أنها كانت تحصل على دعم حكومي، واعتمدت في عضويتها على الروابط العائلية، فلم يعرف الخاصة حتى مجرد أسمائها، فضلًا عن المواطنين العاديين.

لم يكن غريبا أن تندلع ثورة 25 يناير 2011، ولم يكن لتلك الأحزاب أي دور في إشعالها، أو استمرارها، بل إن غالبية القيادات الحزبية لم تكن لتجرؤ على الدخول إلى ميدان التحرير من الأصل، إبان أيام الثورة. بالرغم من نجاحها في الإطاحة برأس النظام، لم تفرز ثورة 25 يناير قيادة لها، وبالتالي غاب الحزب الذي يتحدث باسمها، بعكس الوضع في ثورة 1919.

كما زادت السيولة الفكرية والتنظيمية الهائلة التي ضربت الشريحة الشبابية الطين بلة، فبالرغم من تفجيرها للثورة، وتوحدها في معركة إسقاط النظام، إلا أنه بعد الإطاحة برأسه، تشظّت إلى عشرات الائتلافات الثورية، فانقسمت على نفسها سريعاً، ولم ترتب أولوياتها، ولم يفرِّق بعضها بين أدوات معركة الهدم وأدوات معركة البناء.

بعد هدم الثورة للبنية السياسية القديمة، بدأت تتضح ملامح المرحلة الجديدة، وعادة تعرف المجتمعات بعد الثورات ظاهرة «الانفجار الحزبي»، المتمثلة في ظهور عدد كبير من الأحزاب السياسية. فقد أدت عدة عوامل إلى بزوغ هذه الظاهرة بمصر بعد نجاح الثورة في الإطاحة بالرئيس المخلوع مبارك، أهمها تغيير البيئة القانونية، وشروط تأسيس الأحزاب، التي صارت بمجرد الإخطار بعد استيفاء الشروط القانونية، إلى جانب التفكك الحزبي للتيارات السياسية الكبيرة، بحيث خرج أكثر من حزب ليعبر عن نفس التيار، إضافة إلى شغور مقعد قيادة الثورة، وعدم وجود حزب يفرض نفسه متحدثًا باسم الثورة.

لقد وصل عدد الأحزاب السياسية بعد الثورة إلى حوالي 60 حزبًا حصلت على الترخيص الرسمي، بالإضافة إلى قرابة 100 حزب لا زالت في قائمة الانتظار، وتنوعت خلفيتها الفكرية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، من أحزاب تعبر عن الإسلاميين الجهاديين، إلى أخرى تتحدث باسم الشيوعيين.

دلالات الانتخابات البرلمانية

لقد شهدت مصر أول انتخابات برلمانية بعد نجاح الثورة، في نهاية عام 2011، واتسمت بقدر كبير من النزاهة والحرية، غير

أنها أُجريَت في مناخ من الاستقطاب السياسي الذي تفجر منذ استفتاء 19 مارس 2011 على التعديلات الدستورية، وفي ظل بقاء بنية النسق الإقتصادي–الاجتماعي على حالها، فلم تُدخِل الثورة أي تغيير عليها، ولقد حملت نتائجها دلالات تستحق التوقف والتأمل.

أهم هذه الدلالات هو بقاء المحددات الناظمة للعملية الانتخابية كما هي، عبر الحضور البارز للظهير الديني والظهير المالي للقوى السياسية صاحبة الصدارة. فقد عزّز الاستقطاب السياسي الحاد من حضور العامل الديني باستخدام المساجد في الدعاية الحزبية والانتخابية، ووصف المنافسين من التيارات الأخرى بأوصاف تطعن في مدى التزامهم الديني والأخلاقي.

في المقابل تحالفت أحزاب سياسية متكتّلة مع الكنيسة الأرثوذكسية المصرية، من أجل الحصول على الكتلة التصويتية القبطية.

أما حضور المال السياسي فهو من الظهور الطاغي بمكان، بما يكفينا مؤونة أي وصف، فقد اعتمد عدد من الأحزاب الجديدة في تمويلها، على كبار رجال الأعمال، بل إن بعضها شهد مفارقة مُعبِّرة حيث كان اسم رجل الأعمال الممول للحزب أشهر كثيرًا من اسم رئيس الحزب ذاته، كما جاء الإنفاق البَذِخ على الدعاية الانتخابية، عبر وسائل الإعلام المختلفة، وفي الشوارع ليزيد الصورة تأكيداً.

بالحضور الطاغي للظهيريْن الديني والمالي، غابت البرامج والأفكار، فلم تحقق الأحزاب التي اكتفت بطرح برامجها نتائج ذات بال، بسبب عزوفها عن استخدام دور العبادة في الدعاية الانتخابية،إلى جانب محدودية قدراتها المالية، وعدم خلطها للعمل السياسي بالعمل الاجتماعي

كما حملت نتائج الانتخابات البرلمانية مفارقة كبيرة تمثلت في تراجع الحضور السياسي للقوى اليسارية، بالرغم من أن السنوات التي سبقت الثورة شهدت زيادة معدلات الفقر، وارتفاع وتيرة الاحتجاجات العمالية، وهو مناخ مثالي لانتشار الأفكار اليسارية، إلا أن الخطاب اليساري ظل خطابًا نخبوياً، يصعب على البسطاء فهمه، ولم يسع للانتشار والعمل في الشارع، وظل حبيس الصالونات المغلقة، إلى جانب ضعف القدرات المالية للأحزاب اليسارية.

جاءت المفارقة الثانية في ظهور التيار السلفي كثاني أكبر قوة سياسية في البلاد، وفق نتائج الانتخابات البرلمانية، بالرغم من حداثة عهده بالعمل السياسي، وبالرغم من موقفه المقاطع للسياسة برُمّتها قبل الثورة، إذ كانت غالبية ذلك التيار تُحرِّم العملية السياسية بالكلية؛ من الأحزاب، إلى الانتخابات، إلى دخول البرلمان؛ وكان موقفها يقف على أرضية عقيدة «الولاء والبراء»، وليس على أرضية الشريعة «المصالح والمفاسد».

كما أن معظم القوى السلفية وقفت ضد الثورة بكل قوة، وحتى قبل التنحي ببضعة أيام

ظلت على موقفها منها، وتراوحت رؤيتها للثورة بين كونها «فتنة»، أو «مؤامرة خارجية»، أو «خروجا على الحاكم»، ولم يخرج عن هذا الموقف إلا حالات استثنائية، تُعد على أصابع اليد من القيادات السلفية المعروفة. ثم انقلب موقف القيادات السلفية من الزمهرير إلى الهجير دفعة واحدة، فصار ما كان حرامًا بالأمس حلالًا اليوم، فقفزت على ثمار الثورة التي وقفت ضدها، دون أن تتقدم باعتذار عن موقفها السابق، ودون أن تقدم على عملية نقد ذاتي ومراجعات فكرية تؤصِّل لتحولها الكبير.

معظم القوى السلفية وقفت ضد الثورة بكل قوة، وحتى قبل التنحي ببضعة أيام ظلت على موقفها منها، وتراوحت رؤيتها للثورة بين كونها «فتنة»، أو «مؤامرة خارجية»، أو «خروجا على الحاكم»، ولم يخرج عن هذا الموقف إلا حالات استثنائية، تُعد على أصابع اليد من القيادات السلفية المعروفة. ثم انقلب موقف القيادات السلفية من الزمهرير إلى الهجير دفعة واحدة، فصار ما كان حرامًا بالأمس حلالًا اليوم، فقفزت على ثمار الثورة التي وقفت ضدها، دون أن تتقدم باعتذار عن موقفها السابق، ودون أن تقدم على عملية نقد ذاتي ومراجعات فكرية تؤصِّل لتحولها الكبير.

ثم جاءت الانتخابات الرئاسية لتكشف عن مفارقة أخرى، إذ غابت الأحزاب السياسية عن التأثير في مجرياتها، فلم يكن المرشحون أصحاب المراكز الخمسة الأولى- عدا الأول منهم- من ذوي الانتماءات الحزبية، وحتى جماعة الإخوان المسلمين عندما قررت التقدم بمرشح رئاسي، لم يأت القرار عن طريق حزبها، وإنما جاء عبر مجلس شورى الجماعة وهو أمر يحمل دلالة بليغة.

خريطة حزبية جديدة؟

من المنتظر أن يستغرق قيام حياة حزبية سليمة بعض الوقت، ريثما تتبلور خريطة حزبية واضحة المعالم، تتكون من أحزاب حقيقية، تعبر عن مختلف الشرائح الفكرية والاجتماعية للمجتمع المصري. وهو ما يستلزم إجراء حوار وطني حقيقي، بين مختلف القوى السياسية المتواجدة على المسرح السياسي، بهدف خلق توافق وطني حول المبادئ الأساسية التي تمثل أرضية مشتركة، و وضع ضوابط محددة للعمل الحزبي والسياسي، تمنع استخدام دور العبادة في الدعاية الحزبية والسياسية، كما تضع حدًا للإنفاق على الحملات الإنتخابية ومصادر ذلك الإنفاق.

وتجدر الإشارة إلى أنه لا حياة سياسية سليمة، إلا بعودة الدولة إلى دورها الاقتصادي والاجتماعي تجاه مواطنيها. وبعودة الدولة إلى دورها ستتغير المعادلة الإنتخابية عبر عدة محددات، أهمها تفكيك المنظومة الاقتصادية الحالية المشوهة، مما سيحجم من الدور الكبير الذي يلعبه رجال الاعمال في عدد من الأحزاب السياسية.

كما أن عودة الدولة لدورها ستدفع بعدد كبير من المواطنين إلى ساحة العمل الحزبي، ممن تمنعهم دوّامة أمورهم المعيشية من الانضمام لأحزاب سياسية، حيث يضطر الكثيرون للعمل عملًا إضافياً، مما يجعل من التفكير في الانضمام لحزب سياسي ترفًا بعيد المنال، فضلًا عن معاناة الكثيرين من البطالة، التي تجعلهم فريسة للإحباط الشديد، الذي يُقعدهم عن أي انخراط أو اهتمام بالعمل العام.

تحالفت أحزاب سياسية متكتّلة مع الكنيسة الأرثوذكسية المصرية، من أجل الحصول على الكتلة التصويتية القبطية

كما أنها ستضع حدًا لظاهرة خلط العمل الحزبي بالعمل الاجتماعي، ممن يستغلون حاجة المواطنين بهدف الحصول على أصواتهم، ففي كثير من الأحيان، يعطي المواطن صوته لحزب أو لمرشح بعينه، ليس عن قناعة بتوجهه بقدر ما هو عرفان منه لمن وقف بجانبه، عندما تخلّت الدولة عنه، وتركته مجرّدًا يواجه مصيره بنفسه.

يقع العبء الأكبر على الموجة الشبابية العاتية التي ألقتها الثورة في بحر السياسية الراكد، ومدى استيعابها لدروس الأشهر الماضية، ومدى مسارعتها للخروج من حالة السيولة الفكرية والتنظيمية، لتشكيل كيانات سياسية واجتماعية تحمل مطالب الثورة وتسعى إلى تحقيقها، فيبدو أن البعض لا يدرك الفارق بين وسائل الهدم ووسائل البناء، ويخلط بين وظيفة الحركة الاحتجاجية أو جماعة الضغط الجماهيري، ووظيفة الحزب السياسي؛ فآليات التأثير في التطورات السياسية تختلف من مرحلة إلى أخرى.

بمرور الوقت، وعبر التنافس بين مختلف القوى السياسية، ستتكفّل الممارسة العملية، بفرز الغث من السمين من كل هذا العدد الكبير من الأحزاب السياسية، وبإنضاج التجربة الحزبية الجديدة، ليكون لدينا تعددية حقيقية، تتنافس فيها عدة أحزاب قوية، تمتلك المقومات الفكرية، والقدرات التنظيمية، والإمكانات المالية، والقواعد الجماهيرية، فلا تكون مجرد صالونات نخبوية، فالتعددية الحزبية الناضجة شرط أساسي لانطلاق التجربة الديمقراطية.